رسائل الرئيس الزبيدي وقرارات البنك المركزي

عادل العبيدي

بعد الاجتماع الذي ترأسه الرئيس القائد عيدروس الزبيدي بعدد من أعضاء هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي ورؤساء الهيئات بالمجلس ووزراء المجلس في حكومة المناصفة ، لبحث حلول عاجلة لوقف التدهور المتسارع للأوضاع الاقتصادية والخدمية في الجنوب ، وبعد الرسائل شديدة الأهمية والتصريحات النارية التي بعثها الرئيس القائد عيدروس الزبيدي التي فيها وبلهجة واضحة أكد أن المجلس الانتقالي الجنوبي لن ينتظر إلى ما لانهاية تجاه فشل الحكومة وعجزها ، واستمرار تدهور الأوضاع المعيشية ووصولها إلى حد فاق قدرة الجنوبيين على الصبر والتحمل ، ومن ثم اعطاء توجيهاته بالبقاء في حالة انعقاد دائم ، لتدارس الحلول العاجلة والممكنة في هذه الظروف الاستثنائية.

بعدها سارعت إدارة البنك المركزي إلى ان تكون في حالة انعقاد دائم ، التي وعلى ضوئها اصدر البنك المركزي قرارات مهمة ، التي منها توقيف التعامل مع ستة بنوك كبيرة لمخالفتها قرارات البنك الخاصة بإجراءات النقل إلى العاصمة الجنوبية عدن من العاصمة اليمنية صنعاء ، وكذلك قرار عزم البنك المركزي الغاء التعامل مع الفئات النقدية القديمة التي يتعامل بها الحوثيين بعد ستون يوم من تاريخ اصداره القرارات .

هذا التزامن في الجدية بين رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي والرسائل التي بعثها الرئيس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي ، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي ، وبين البنك المركزي والقرارات التي اصدرها ، تبين مسارعة ما تسمى الشرعية اليمنية للمحافظة على الشراكة مع المجلس الانتقالي الجنوبي في مجلس القيادة الرئاسي وفي حكومة المناصفة ، خوفا من اقدام المجلس الانتقالي الجنوبي على اجراءات كان سيتخذها في مواجهة حالة التردي المعيشي والخدمي التي بها يستهدفون الجنوب ، بعد ان رأوا الغضب والجدية في عيون الرئيس القائد عيدروس الزبيدي .

هذا أن دل على شيء أنما يدل على كبر الانتصارات السياسية والعسكرية والدبلوماسية التي سبق وحققها الانتقالي ، وأيضا تدل على علم دول الإقليم والعالم ومنها القوى اليمنية في مدى قوة وجدية الانتقالي في أتخاذه الإجراءات المناسبة ، التي كان يلوح بها أنه سيتخذها في الوقت المناسب .

هذه الإجراءات ربما سيتخذها الانتقالي فورا وبدون تردد في حال كانوا غير جادين في تنفيذ قرارات البنك المركزي التي اصدرها مؤخرا ، وفي حال كانت غير كافية في معالجة الاوضاع المعيشية والخدمية التي طالت الجنوبيين ولم يعد في الاستطاعة تحملها .

هذا التدارك لما تسمى الشرعية عن طريق قرارات البنك المركزي ينفي جميع المزاعم والافتراءات الكاذبة والأقاويل الساذجة التي بها حاولوا إظهار المجلس الانتقالي الجنوبي والرئيس القائد عيدروس الزبيدي أنهم ضعفاء ولا حيلة لهم .

ارتفعت حدة المعاناة إلى اشدها ووصلت إلى رغيف الخبز

عبدالله سالم الديواني

يعلم جميع المسؤولين في هذه البلاد أن المعاناة الحادة في معظم شؤون الحياة على أهل الجنوب قد تصاعدت إلى درجة عالية وغير مسبوقة وأهمها العملة والكهرباء والمعاش ورغيف الخبز ، الأمر الذي لم يعد في مقدور المواطن تحمل المزيد من هذه الكوارث المتتالية.

فإرتفاع العملة الأجنبية المتصاعد وإنهيار عملة البلاد التي لم يعد لها قيمة اصلا صار الناس لا يستطيعون توفير أبسط متطلبات الحياة اليومية لأسرهم.

وجميع المسؤولين في الدولة التي انستهم المناصب العالية ودخولهم بالعملة الأجنبية التي تصلهم بإنتظام شهريا جعلتهم لا يبالون بما يحصل عن من هم مسؤولين عليهم وهم يعلمون أن أغلب موظفي البلاد معلمين وجنود وموظفي صحة وغيرها من الوظائف البسيطة لا يتعدى دخلهم الشهري 300 ريال سعودي ، بينما المسؤولين خارج البلاد وفي راحة تامة ويستلم ابسط واحد فيهم 3 الاف دولار شهريا وبشكل منتظم.

فبالله عليكم يا قادة الشرعية افتونا كيف يستطيع الناس ان يعيشوا بمعاشات لا تلبي وجبة بسيطة مكونة من رغيف الخبز والشاهر الأحمر والتي اصبحت كثير من الأسر في ظل الغلاء المتصاعد غير قادرة على تلبيتها.

ويعلم رئيس الحكومة ووزير المالية من خلال كشوفات مرتبات موظفيهم التي يعرفونها جيدا ان آلاف المتقاعدين من ابائهم وأهلهم الذين تعبوا في خدمة البلاد وهم من اوصل هؤلاء الابناء من المسؤولين الى ارفع المناصب ان ابائهم هؤلاء لا يستلم غالبيتهم اكثر من 30 الف ريال – 50 الف ريال كمعاش تقاعدي.

لهذا تقع على عاتق المسؤولين في الدولة مسؤولية ان يصحوا حتى لا يأتي يوما وقد يكون قريبا وهم يواجهون ثورة غاضبة اسمها ثورة الجياع كما حصل في أكثر من بلد وكان الشعار رغيف الخبز عنوان لثورة تقلع الفاسدين.

ازمة الانتقالي ..الشراكة مع اعداء

صالح علي الدويل باراس

شراكة الانتقالي مع اعدائه وضعته في الواجهة ، فكل فساد الشراكة وسلبياتها وضغوط الداعمين لها والذين هندسوها يمسحون كل السلبيات والاخطاء والضغوط "بعمامة الانتقالي" حتى ادخلوه في ازمات ليست من صنعه لكن "بروباغندا" الشراكة تعمل بدأب لتوجيه الراي العام بان كل ذلك مسؤوليته وهو المتسبب بها :

ازمة حقد وكراهية لاستئصاله من اعدائه تستهدفه حاضنته لتأييسها من مشروعه وتشتيتها عنه ، وانه يحكم باسم الجنوب ، ويشارك في الحكومة ويتهمها بانعدام الخدمات وهو جزء منها ، ينهب الإيرادات ويتوجع لانهيار العملة ينادي بالانفصال في الداخل وفي الخارج يتعامل بالوحدة واتباعه يبحثوا عن الرواتب وقادته يبحثوا عن المناصب ينقسم بين شعب اهلكه الجوع وقادة متخمين بالثراء ..الخ المعزوفة التي تحرّكها قوى رهيبة ضده....الخ ".

وجواب هؤلاء ان اتفاق الرياض واضح فهدفه الاول : قيام حكومة خدمات للمناطق المحررة وهي محافظات الجنوب!!! والهدف الثاني شراكة لاسقاط الانقلاب!!!! ولم تحقق خدمات في الجنوب ولا حررت الشمال !! وصار بنكها ك"مسمار جحا" للتواجد الرسمي وهو لا يستطيع او لا يراد له تأمين عملة لشراء باخرة وقود لتشغيل كهرباء عدن في صيف ملتهب.

صار من الضرورة تحديد اطار زمني للشراكة بين الشمال والجنوب طالما هي ما حققت هدفيها ..وللانتقالي حق في اختيار تحديد وضعة السياسي والاقتصادي والعسكري ليتحمل المسؤولية كاملة امام خدمات شعبه وله حق في تحديد زمن معين لتغيير الواقع في الشمال فالمسالة ليست شراكة مفتوحة للنخب السياسية الشمالية ، شراكة لا حررت شمال ولا وفرت خدمات في الجنوب ، ودون تحديد ذلك مضيعة للوقت وزياده معاناه في الجنوب.

الانتقالي لديه تشخيصه للحالة ولديه كفاءات سوف ينفذونها لكن التحكّم في المعالجات متنازع عليها ، فللإقليم او لبعضه تصوّر "خذ هذا ، وتنازل عن هذا !!!" وهي ثنائية لم تعد خافية ، وللشريك اليمني تصوّر ان "كل العدوات والثارات بينهم منتهية او في "الفريزر" حتى يقصقصوا مشروع العدو الجنوبي".

وازمة امام اتباعه بانه لم ينجز المهمة التي نشأ من اجلها وهي استعادة الدولة الجنوبية ولم يستطع ان يمنع او يكبح حرب الخدمات التي تُمارس على الشعب الجنوبي بينما "المعنيّ بالامر" يمنيا واقليميا مطلع على الحالة وتفاصيلها ويضحك من "لغاليغه" حتى صار "قرص الرغيف" جزءا من الضغط لذا فان الانتقالي في وضع شائك امام حاضنته المضغوطة بين انهيار الخدمات وانهيار العملة وانهيار ثمن الرغيف وانهيار وانهيار... الخ ووضع كل ذلك على مسؤولية شراكته..

هذا الوضع يوجب على الانتقالي اتخاذ قرارا شجاعا مهما كانت نتائجه.

للمعركة أوجه شتى وأدوات متعددة

خالد سلمان

المعركة المؤجلة ، طال غيابها من على جدول أعمال الشرعية ، وحين حضرت زعزعت إستقرار الحوثي ، وأخرجت كل ما في مخزونه التضليلي من إفك وإدعاء، ودعوات إسترحام والبحث عن شماعة العدوان.

هذه المعركة التي لم يؤذن بافتتاحها والبدء بشن غاراتها إلا مؤخراً ، ونعني بها الجانب المالي الإقتصادي ، بكل توابعه على داخل حوثي مضطرب ماليا ، وبقرار البنك المركزي تجميد العديد من المصارف ، ودعوة البنوك إلى إيداع العملة القديمة في مصارف المناطق المحررة ، يكون الحوثي قد مضى خطوة أخرى صوب حافة الهاوية.

من يتابع خطاب أركان سلطة صنعاء إبتداءً من رأس الجماعة عبد الملك وحتى توابعه السياسية ورموزه الإعلامية، يتأكد أن قرار البنك المركزي مثل ضربة تحت الحزام ، خلط أوراقهم ورمى بلغتهم المتصلبة بإتجاه إسترحام المملكة السعودية، لممارسة الضغط على حلفائها، لثنيهم عن إكمال الطوق المالي من حول عنق الحوثي ، والدخول بحمى السعار الكلامي عن تبعية هذا الإجراء الحكيم لقيادة مركزي عدن، للعدو الصهيو إمريكي ، وتحذير السعودية بما هو أكثر من التسول بعدم الإنجرار وراء هذا القرار ، الذي تأخر كثيراً ولكن المهم أنه أتى وأحدث عميق الأثر في جسم آلة الإنقلاب ، وله ما بعده على صعيد زعزعة الوضع الداخلي ، ودفع المجتمع المضار بأمنه الغذائي ومتطلباته الحياتية، نحو المزيد من التصعيد السلمي الضاغط.

للمعركة أوجه شتى وأدوات متعددة تتداخل فيما بينها، وتصنع أما النصر وإما الهزيمة ، المعركة العسكرية الإقتصادية السياسية الإعلامية، وعلى الرغم من عدم النجاح في إحداث اختراقات ملموسة ونافذة في الشقين العسكري والسياسي ، فإن النجاح في إدارة التبعات السياسية على داخل المناطق المختطفة هو الراهن الأهم ، في رعاية وتكثير روافد الغضب والإحتجاجات ، وخلق بيئة غير مستقرة غير آمنة شعبياً ، في عمق وخلف خطوط سيطرات الحوثي.

وإن مثل قرار البنك المركزي نجاحاً للشرعية ، فإن التحدي الأخطر التمسك بنفاذه وعدم التراجع عنه تحت أي مبرر، والإستعداد لخوض معركة تغريغ الضغوط المتعددة للإقليم ، الذي يعول عليه الحوثي ، وعدم القبول ببيع الإقليم هذا النصر الإقتصادي المالي ، مقابل تسويات وصفقات ثنائية ، بين الحوثي والسعودية وواشنطن وطهران ، تحت عنوان عدم تعطيل التسوية، وتقديم مقترحات ملتبسة تحت يافطة وحدة السياسة النقدية، وهي على الضد من قرار البنك المركزي المتخذ.

شجاعة القرار ونجاعته ، تعيدنا إلى جذر الإختلالات الضاربة في عمق الشرعية وضرورة تصحيحها، بالتأسيس لمركز علمي لصناعة القرار ، وإعادة بناء منظومة الحكم على قواعد تغليب أهل الكفاءة على ترجيح كفة أهل الثقة.

بجملة واحدة الإلتفاف الشعبي حول هذا القرار المالي البعيد الأثر ، في حال التراجع عنه سيقود إلى إرتداد مدمر ، ويسقط لدى الناس آخر ما تبقى من ثقة بشرعية قليلة إن لم تكن منعدمة الإنجاز.

ثلاثة منصات واجبة العمل من خلالها:

توسيع نطاق المعركة الاقتصادية، بإعادة الإعتبار لميناء عدن ، وتخفيف الإجراءات المالية والبيروقراطية الخانقة على حركة التجارة والتجار.

رصد ودعم التململات الشعبية في الوسط الإجتماعي في المناطق المختطفة، وخلق هيئة متابعة لها.

تحدي الضغوط والتمسك بالقرار كحق سيادي، غير قابل للمساومة وتبادل الأوراق .

مهم إتخاذ القرار ، والمضي به حتى النهاية هو الأهم.